- من أجل حماية وصون هذا التراث الأثري من الدمار والتدهور المتسارع فإن النظام الإداري في المقاطعات الألمانية وإدراكا منه لمسئوليته تجاه هذا التراث قام بوضع بعض الخطط والبرامج الهادفة لحماية هذا التراث منها :
- - التسجيل المنظم للمواقع الأثرية في كل مقاطعة .
- - العمل علي ترميم وصيانة المواقع الأثرية ومناظر البيئة الثقافية، وصيانة المباني التاريخية والأعمال الفنية الخالدة.
- - أجراء البحث والتنقيب الأثري وفق طرق ومناهج البحث العلمي والمعايير الدولية المتبعة في ذلك ، بإعتبار أن الآثار هي المصدر الرئيسي لكتابة التاريخ الألماني وتاريخ الفن, والعمل علي نشر نتائج البحوث الأثرية من أجل التعريف بها وبأهميتها التاريخية والثقافية والفنية ، ومن ثم حمايتها وصونها والحفاظ عليها .
- - تدريب الباحثين والمتخصصين والعاملين في مجال إدارة الموارد الثقافية والتراث الأثري، وذلك من أجل رفع القدرات في مجال البحث الأثري وطرق وأساليب حماية الموارد الثقافية.

- النظام الإداري
- إن طبيعة النظام السياسي الألماني القائم على الفدرالية منح الحق لكل مقاطعة في إصدار التشريعات الثقافية الخاصة بها . ولذا لم يكن بالإمكان توحيد النظام الإداري في مجال إدارة الموارد الثقافية في كل مقاطعات ألمانيا ، وانما توجد تشريعات مركزية من قبل الدولة في مجال إدارة الموارد الثقافية واجبة التطبيق في كل الولايات من أجل حماية التراث الألماني بصورة عامة وفق التشريعات المركزية المتمثلة في الدستور الفدرالي .

- كل المقاطعات الألمانية لم تحظ بإنشاء مؤسسات ثقافية ونظام يعني بإدارة الموارد الثقافية ، ولكن في الجانب الآخر فأن بعض المقاطعات تتفرد وتتميز بوجود مؤسسات ثقافية فاعلة ذات نظام إداري واضح المعالم والخطط والبرامج بإدارة الموارد الثقافية كما هو ماثل في مقاطعتي برلين وشمال الراين . أما بقية المقاطعات كما هو في هامبورج ، بافاريا ، بادن (Hamburge , Bavaria , Baden)) فإن إدارة التراث الأثري تعتبر قسماً يتبع لمصلحة الآثار في المقاطعة . إن المسئولية الإدارية المطلقة في مصلحة الآثار في هذه المقاطعات هي من إختصاص باحثون وعلماء في مجال تاريخ الفن وليس في علم الآثار. من ناحية إدارية فأن علماء الآثار في هذه المصلحة يعتبرون مساعدي باحثين للعلماء والباحثين في مجال تاريخ الفن, هذا الوضع الإداري لم يكن بطبيعة الحال موضع رضا لعلماء الآثار, ويرجع سبب الخلاف الإداري بين الباحثين في مجال تاريخ الفن والآثاريين إلي طبيعية تاريخ إدارة الموارد الثقافية في ألمانيا والذي تأسس علي قاعدة أن علماء التاريخ والباحثين فى مجال تاريخ الفن كان لهم الريادة والسبق في تكوين جمعيات التاريخ التي تعني بالآثار وحمايتها وصونها والحفاظ عليها . هذه الخلفية التاريخية لإدارة التراث الأثري في هذه المقاطعات هي التي تسببت في بروز المشاكل الإدارية المتعلقة بنظام إدارة الموارد الثقافية . نتيجة لهذه المشاكل الإدارية والتضارب في الاختصاصات والصلاحيات العلمية والإدارية فقد أوصت جمعية الآثاريين الألمانية في إجتماعها الذي عقد عام 1978م بتأسيس وإنشاء مراكز ومكاتب مستقلة تعني بإدارة التراث الأثري في هذه المقاطعات) Faqan.1988)

- لقد عاني النظام الإداري لإدارة الموارد الثقافية في ألمانيا من التضارب في صلاحيات الخبراء والمختصين في مجال إدارة الموارد الثقافية , كما عاني أيضاً من مشكلة المصطلح حيث ظهرت هذه المشكلة بصورة جلية في المؤسستين التابعتين لمقاطعة ساكسونيا السفلى " Lower Saxoney" حيث سُميت أحداهما " Professional Monuments Services " . وسُميت الأخرى " Monuments Protection Services " هذا الالتباس في التسمية وعدم التواؤم بين هذه المؤسسات التي تقع في دائرة مقاطعة واحدة أفضى إلي الإزداوجية في المسئولية والاختصاصات(J.Racihster.1984)

- عموما يتميز النظام الإداري لإدارة التراث الأثري في ألمانيا ومقاطعتها بوجود تشريعات متكاملة مما انعكس بصورة إيجابية في خلق نظام إداري فعال سعى لوضع التشريعات والسياسات والخطط والبرامج الداعمة لحماية وصون التراث الأثري في ألمانيا .